ملاحظات حول مقال مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي – الاسرائيلي

محمد عزة دروزة

قرأت المقال الممتع للكاتبة الفاضلة ليلى القاضي في عدد حزيران ١٩٧٣ من مجلة شؤون فلسطينية. ومع احاطته باطراف الموضوع رأيت انه فات الكاتبة الفاضلة ذكر بعض مشاريع مهمة يحسن ذكرها في السلسلة . ورأيت الى هذا ان مناقشة الكاتبة لمدى وقبول قرار مجلس الامن ومبادرة روجرز تتحمل كلاما او تعقيبا وان عرض مبادرة الرئيس السادات لفتح قناة السويس غامض بعض الشيء . فكتبت هذا البحث الذي ارجو ان يكون فيه فائدة للقارىء وخدمة تاريخية لقضيتنا المقدسة .

فاولا – في صدد المشاريع التي فاتت الكاتبة الفاضلة :

١ – ان اقدم مشروع اعتقد وجوب ذكره هو موضوع ضم النظام الاردني لما بقي من الاقسام العربية التي نجت من الاحتلال اليهودي في فلسطين . وقد يكون هذا المشروع من جانب واحد حقا . ولكنه في الحقيقة مشروع تسوية وتصفية خطيرة حيث كان بمثابة طمس لاسم فلسطين ، واعتراف بقيام الكيان اليهودي في المناطق التي احتلها اليهود من فلسطين وكرسته اتفاقية الهدنة الدائمة . ولا سيما ان الوثائق والحقائق والوقائع اثبتت بما لا يدع مجالا للشك في ان العامل الاردني الاول لم يدخل الحرب العربية الهزيلة الاولى مع الدول العربية عام ١٩٤٨ الا بعد ان تعهد لبريطانيا ثم لليهود بان الجيوش العربية التي حرص على ان تكون قيادتها العليا له لن تدخل الا الاقسام الباقية من الضفة الغربية بدون احتلال يهودي مضمنا بذلك اعترافه بالدولة اليهودية التي كانت اعلنت قبل دخول هذه الجيوش استنادا الى قرار التقسيم ٢٩ – ١١ – ٤٧ وان اول ما فعله اعلان حل الهيأة العربية العليا لفلسطين وكتائب الجهاد المقدس التي كانت تأتمر بأمرها وتجريدها من السلاح حتى لا تكون معرقلة لما ارتبط به مع بريطانيا واليهود .

ولقد كنا نتابع ظروف وتطورات هذا المشروع ونسجلها . ثم شرحناها في الجزء الخامس من كتابنا حول الحركة العربية الذي طبع في سنة ١٩٥٢(١).

وهذه خلاصة نرجو ان تكون وافية لما جرى :

طلبت الهيأة العربية العليا لفلسطين اعلان دولة عربية فلسطينية عقب اعلان نهاية الانتداب وزحف الجيوش العربية في ١٥ مايس ١٩٤٨ لما رأته من ضرورة بروز تمثيل رسمي عربي لفلسطين ، ولم يتسع وقت الجامعة العربية للنظر في هذا الامر الا بعد الهدنة الاولى وبين يدي استئناف القتال حين انقضائها فقررت لجنته السياسية التي كانت استقطبت صلاحياتها في العاشر من تموز ١٩٤٨ بعد المشاورة والاتفاق مع الهيئات الفلسطينية قرارا بانشاء ادارة مدنية لتسيير الشؤون والخدمات المدنية في الاقسام التي تحتلها الجيوش العربية لتكون فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تولي شؤونهم بانفسهم ومقدمة لممارستهم خصائص استقلالهم .

وكان مقتضى هذا القرار انشاء مجلس من رئيس وتسعة مديرين لشؤون الادارة الداخلية والامن العام والقضاء والصحة والاجتماع والمواصلات والاقتصاد الوطني والزراعة والدعاية . على ان